Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 2, Issue 5, 2024
Page No: 700-715
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2024: 0.580 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74
عدد خاص: المؤتمر الليبي لتطوير التعليم التقني والفني، مدينة بنغازي، ليبيا، ديسمبر 2024

دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا

د. نجوى ماضي سعداوي العقوري [1*]، أ. الشريف مهدي عطية بوحديدة [2]
[1] المعهد العالي للعلوم والتقنية ـ اجدابيا، اجدابيا، ليبيا
[2] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اجدابيا، اجدابيا، ليبيا

The role of higher education institutions management in achieving sustainable development from the point of view of faculty members at the University of Ajdabiya

Najwa Madi Sadawi Alagoury [1*], Sharif M. Attia [2]
[1] Higher Institute of Science and Technology Ajdabiya, Ajdabiya, Libya
[2] Department of Sociology, Faculty of Art, Ajdabiya University, Ajdabiya, Libya

*Corresponding author: najwaalagoury85@gmail.com

Received: July 30, 2024 | Accepted: November 15, 2024 | Published: December 17, 2024

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح عن طريق العينة لمجتمع الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في العينة العشوائية الطبقية النسبية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا والبالغ عددهم(60) مبحوثاً، وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات منهم، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع مؤسسات التعليم العالي قد تمثل في ازدياد أعداد الطالب المنسبين للكليات بدرجة تفوق السعة الاستيعابية لها، و الانتشار الافقي والعشوائي للجامعات، والمعاهد دون ارتباطه بأهداف تعليمية أو خصائص ثقافية أو ديموغرافية معينة، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة، وأن الدولة لم تستثمر مخرجات التعليم العالي بشكل جيد ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين، والتي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى 50% ، وندرة وجود اقتصاد يعتمد على بدائل متنوعة عدا النفط، وأن نسبة التسرب في الجامعات والمعاهد تجاوزت15%.

وأن مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة قد تمثل في أنها تضع أهداف محددة بدقة لتحقيق التنمية المستدامة، تخصص ميزانية كافية لفائدة الأساتذة للتدريب والتربصات للرفع من مستوى الأستاذ الجامعي، توفر مؤسسات التعليم العالي قنوات اتصال فعالة بين الإدارات والموظفين للحصول على المعلومات لتطوير العملية التعليمية باستمرار، تعمل مؤسسات التعليم العالي على إقامة ندوات وملتقيات التي تساهم في التنمية المستدامة.

وأن أهم التحديات التي تواجهه دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة يواجهه التعليم العالي في ليبيا أزمة حقيقية وتختلف حدة وقوة هذه الازمة، وانه بعض جوانبها يمكن حلها من خلال توفير الإمكانيات المادية. ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات لإجراء البحوث، وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، ومشكلاته تفوق مستوى مساهمة الجامعات في إيجاد حلول.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، إدارة مؤسسات التعليم العالي، التنمية المستدامة، الجامعة.

Abstract

The study aimed to reveal the role of higher education institutions management in achieving sustainable development. To achieve this goal, the study relied on the descriptive analytical approach and the survey method through the sample of the study community. The study sample was represented by the

random stratified relative sample of faculty members at the University of Ajdabiya, numbering (60) respondents, by relying on the questionnaire tool to collect data and information from them. The study concluded that the reality of higher education institutions was represented by the increase in the number of students assigned to colleges to a degree that exceeds their capacity, and the horizontal and random spread of universities and institutes without being linked to educational goals or specific cultural or demographic characteristics, or the needs of the national economy in certain regions, and that the state did not invest the outputs of higher education well, as is evident from the high unemployment rate among graduates, which reached 50% among university graduates, and the scarcity of an economy that relies on various alternatives other than oil, and that the dropout rate in universities and institutes exceeded 15%. The contribution of higher education institutions management in embodying sustainable development may be represented by the fact that it places Specific goals to achieve sustainable development, allocating a sufficient budget for the benefit of professors for training and internships to raise the level of university professors, higher education institutions provide effective communication channels between departments and employees to obtain information to continuously develop the educational process, higher education institutions work to hold seminars and forums that contribute to sustainable development.
The most important challenges facing the role of higher education institutions' management in embodying sustainable development are facing higher education in Libya, a real crisis, the severity and strength of which varies, and some of its aspects can be solved by providing material capabilities. The lack of confidence of private sector institutions in national capabilities and expertise, as many of them resort to contracting with foreign research institutions to obtain consultations to conduct research, the presence of rapid development in some productive sectors, and its problems exceed the level of universities' contribution to finding solutions.

Keywords: Higher education, Management of higher education institutions, Sustainable development, University.

مقدمة:

تعتبر الجامعة المؤسسة العلمية والأكاديمية التي تزود سوق العمل بالتخصصات والموارد البشرية لمتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع، كما يتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في الجامعات الكثير من التخصصات التي تستطيع عبرها تقديم العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فهي في الغالب مؤسسات مستقرة ومتعودة على التخطيط من أجل رؤى طويلة الأجل، فهي فضاءات مثالية للانطلاق في الممارسات المستدامة وتطوير المشاريع على نطاق واسع.

كما تُعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفى المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، ولذا فقد جاءت الدراسة حول موضوع دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، في ثلاثة مباحث رئيسية تمثل المبحث الأول منها حول الإطار العام للدراسة، بينما جاء المبحث الثاني حول الإجراءات المنهجية، في حين المبحث الثالث تمثل في مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات، وذلك على النحو الاتي:

المبحث الأول/ الإطار العام للدراسة: يهتم هذا المبحث من الدراسة بالإطار العام للدراسة يهتم هذا المبحث من الدراسة بالإطار العام للدراسة والتي يندرج تحته عدة خطوات رئيسية اتبعها الباحثان في الدراسة، وتمثل هذه الخطوات في الآتي:

مشكلة الدراسة: من المعروف إن مؤسسات التعليم العالي تلعب دوراً كغيرها من مؤسسات المجتمع في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وذلك قد واجهت عدة تحديات تقف وراء أدائها لدورها، حيث أن كافة مؤسسات المجتمع الليبي بحاجة ماسة لاستثمار كافة طاقاتها وإمكانياتها لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة على كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تشكل عائقاً كبيراً يقلل من فرص التنمية المستدامة، حيث أن اغلب مؤسسات التعليم العالي لازالت تواجه تحديات كبيرة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، كون من أهم متطلبات التنمية يكمن في رفد سوق العمل بكوادر مؤهلة وقادرة على تحمل التغيير والإفادة منه، حيث اشارة العديد من الأبحاث والدراسات سواء على المستوي العربي او المحلي على ضعف دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية متطلباته، عليه فقد تحدد موضوع مشكلة الدراسة في التساؤل

العام والذي مفأدة ما دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة ، وأنبثق من هذا التساؤل العام التساؤلات الفرعية الآتية:

1.1. ما واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
2.1. ما مدى مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
3.1. ما التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة؟
4.1. هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع ـ العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ سنوات الخبرة ـ المؤهل العلمي ـ التخصص العلمي) على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟

5.1. هل هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة؟

2. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من حيث إنها:
1.2. مكانة مؤسسات التعليم العالية الريادية و الكبيرة في المسار العلمي والتربوي والـتأهيلي للمواهب والطاقات الشبابية وجميع المتخصصين والأكاديميين والمخرجات لسوق العمل سواء من حيث الخريجين الحاملين للأفكار والمشاريع التنموية من المسار الجامعي أو من خلال الدراسات الأكاديمية للأساتذة والباحثين التي من باستطاعتها تشريح الواقع التنموي من خلال تسليط الضوء على مواطن الخلل و إعطاء الحلول والاقتراحات المبنية على الأفكار والنظريات العلمية والتجارب الواقعية للسلطات العليا لاتخاذ القرارات التنموية السليمة والمثلى وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي تعد مطلب هام للأجيال القادمة.
2.2. يرتبط بموضوع الدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة والتفكك الأسري، والطلاق، والانحراف بأنواعه وغيرها.
3.2. تبدو أهمية هذه الدراسة في كونها قد تفيد المسؤولين بالدولة والمهتمين بقطاع التعليم العالي وبوزارة العمل والتأهيل بوجه الخصوص في كيفية تجسيد التنمية المستدامة.
4.2. تظهر أهمية دراسة وتحليل العالقة بين التعليم والتنمية المستدامة، إذ يمكن القول بأن الاهتمام بالتعليم والحرص على تحسينه وتقدمه، هو بمثابة الاهتمام بالأرض الخصبة التي تثمر بالخيرات.
3. أهداف الدراسة: أن الهدف العام للدراسة تمثل فى محاولة تسليط الضوء على دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، وانبثق عنه الأهداف الفرعية الآتية:

1.3. التعرف على واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
2.3. التعرف على مدى مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة.
3.3. تحديد التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة.
4.3. التعرف على مدي هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع ـ العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ سنوات الخبرة ـ المؤهل العلمي ـ التخصص العلمي) على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.
5.3. التعرف على مدي فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة.
4. مفاهيم الدراسة: يمكن التعريف بأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة وفق الاتي:

1.4. التعليم العالي: ويقصد بمفهوم التعليم العالي؛ كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة. **(البهنساوي، 2018: 42)**

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.

2.4. التنمية المستدامة: يشير هذا المفهوم " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي". **(عماري، 2008: 4)**

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بانها تلك التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسئولية

الاجتماعية، وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط تلبية احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. **(وشوش، 2023: 6)**

1.2.4. متطلبات التنمية المستدامة: لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة. **(قاسيمي،2012: 29)**

2.2.4- أهداف التنمية المستدامة: تسعى جهود التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة أهداف نذكر أهمها فيما يلي:
- توفير التعليم الشامل عالي الجودة لجميع أطياف المجتمع بشكل عادل يحقق بناء أرس مال بشري مساهم في التنمية.
- إتاحة التعليم المستمر وفرص التعليم لجميع فئات المجتمع والتشجيع على ذلك.
- التمسك في استمرارية مبدأ العدالة بين الجنسيين في التعليم سواء في التعلم أو التدريس.
- مساهمة التعليم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام للجميع وبشكل عادل.
- تحقيق بنية تحتية لقطاع التعليم تكون متينة ومتمكنة.
- الارتقاء بالمستوى الفكري والعلمي للمجتمع.
- المشاركة في عملية المحافظة للموارد الطبيعية بشكل يضمن حق الأجيال التالية للانتفاع بها. **(بأحمدان، الديب، 2022: 173)**

3.2.4 - أبعاد التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد فهي لا تقتصر فقط على الجانبي البيئي وإنما هي توليفة من ثلاث عناصر وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البيئية فتتلخص التنمية المستدامة في العلاقة التالية:

- البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان الذي يمثل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، والاهتمام بالصحة والتعليم، والتركيز والاهتمام بالمشاركة الكاملة للمرأة كنهج ضروري لتحقيق التنمية المستديمة.

- البعد الاقتصادي: يشير هذا البعد إلى مجموعة الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة، والتي تحدث تغيير في هيكلية المجتمع على المستوى الاقتصادي، وتقضي على مسببات التخلف وتعالج أسباب الفقر وترتقي بالمستوى المعيشي للأفراد، وتحقق أمالهم في حياة كريمة وترتقي بالوضع الاقتصادي للجميع.

- البعد التكنولوجي: تسعى التنمية المستدامة خلال هذا البعد إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

- البعد البيئي: يركز هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية، بحيث أنها لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

3.4. الجامعة: يقصد مفهوم الجامعة "مركز للتعليم ومكسرة للحفاظ على المعرفة، وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوي المرحلة الثانوية". **(سليمان، 2008: 174)**

كما تعرف أيضا "الجامعة عبارة عن جماعة من الناس، يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة، والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات. **(تركي، 1990: 73)**

4.4. الجامعة والتنمية المستدامة: تواجه المجتمعات في الآونة الأخيرة تحديات مستمرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتكنولوجية، ذلك ما يجعل وظائف الجامعة فيه متعددة ومتشابكة الجوانب. ففي السابق كانت للجامعة وظيفتين تقليديتين هما التعليم والبحث العلمي، ولكن بمرور الزمن وتعقد الحياة اتسعت مسؤوليات الجامعة وتعددت نشاطاتها، حتى

أصبحت علاقتها ببيئتها متشابكة معقدة، وأصبحت الآمال المعقودة عليها كثيرة ومتنوعة، وبالتالي لم تعد هاتان الوظيفتان على ما أصابهما من تطور كافيتين لعمل الجامعة، بل أصبحت مسؤولة عن وظيفة ثالثة أشمل وأعم وهي خدمة المجتمع.

وقد أصبح الاهتمام بمخرجات الجامعة من القضايا الأكثر إلحاحا، لمساهمة الجامعة في تزويد سوق الشغل بالقوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي تستطيع القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المستدامة، فقطاعات التنمية المختلفة تحتاج إلى المهندسين والتقنيين والفنيين الذين لديهم الإعداد اللازم والمطلوب من التعليم والتدريب والخبرة في مختلف مجالات التنمية المستدامة، وعلى التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، من أجل تطوير المجتمع وخدمته وتحسين نوعية الحياة، والاهتمام بمجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة والتكنولوجيا من أجل تحسين حياة البشر بصفة مستدامة. **(شوش،2023: 10)**

5.4. أعضاء هيئة التدريس: يشير مصطلح عضو هيئة التدريس إلى ذلك الشخص الذي يشغل وظيفة (أستاذ –أستاذ مساعد – محاضر ـ محاضر مساعد) ويلحق بهم المعيدون ويقوم بالتدريس في إحدى الجامعات المعترف بها (اللائحة المنظمة لشئون الجامعات) . ومفهوم أعضاء هيئة التدريس يشير إلى الأشخاص الذين يزاولون مهنة التدريس في جامعة اجدابيا ممن يحملون درجة الدكتوراه أو الماجستير بمختلف التخصصات والدرجات العلمية التي يحملونها.

6.4. التعريف الإجرائي للمقياس: الدرجة التي يتحصل عليها المبحوث عند تطبيق المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

5. متغيرات الدراسة: تحدد متغيرات الدراسة في متغيرين أساسيين هما:

1.5. المتغير المستقل: تمثل هذا المتغير في دور إدارة مؤسسات التعليم العالي.

2.5. المتغير التابع: تمثل هذا المتغير في التنمية المستدامة.

6. الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتحدث عن موضوع البحث نجد أنها كانت قليلة للغاية، حيث إن هذا الموضوع لم يتطرق للبحث من قبل حسب علم الباحثان على المستوى المحلي، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي اهتمت بموضوع البحث الحالي أو جوانب لها علاقة به، مرتبة كلاً منها ترتيباً تصاعدياً على حسب تاريخ إجرائها، وذلك على النحو التالي:

1.6. دراسة عبدالحميد محمد أحمد وشوش (2023): بعنوان دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا، هدفت الدراسة الحالية إلى دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وإبراز الدور الذي تقوم به هذه الجامعات في تعزيز وترسيخ مبادئها والتي تتمثل في الإنصاف والتمكين والتضامن وحسن الإدارة والمساءلة, من خلال تحديد مستوى هذه المساهمة و قياس درجة الدور الذي تقوم به هذه الجامعات لترسيخ كل مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة على حده، حيث اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير بيانات الدراسة التي أجريت على عينة، وتمت إخضاع البيانات والمعلومات المجمعة لبرنامج SPSSوإجراء الاختبارات الإحصائية لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها بيان مدى مساهمة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس (الكلية محل الدراسة) في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة والمتمثلة في الإنصاف والتمكين، والتضامن، وحسن الإدارة، والمساءلة. حيث أوضحت أن إدارة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس تساهم في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بالبلاد بشكل كبير من ناحيتي الإنصاف والتمكين، ومدي مساهمتهما من ناحية حسن الإدارة والمساءلة تعد أكثر قليلاً، أما من ناحية التضامن فقد كانت نتيجة مساهمة إدارة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة طرابلس في التنمية المستدامة محايد. **(وشوش، 2023: 1 - 28)**

2.6. دراسة برباوي كمال وآخرون(2018): بعنوان دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي، وإبراز الدور الذي تقوم به الجامعة في تحقيق الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي باعتبار الجامعة ركنا أساسيا من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة القائمة على الفكر المتطور كما يؤدي التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته محليا وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.**(كمال وآخرون 2018: 1 - 15)**

3.6.دراسة عبير مجاهد (2014): بعنوان استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور)، هدفت الدراسة إلى استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضا من الإحصاءات المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للجامعات أن تلعب دوراً كبيراً في دعم الاستدامة وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال عمليات البحث والتعليم وتطبيق الاستدامة في تنظيماتها وخدمة المجتمع وعمليات الحرم الجامعي، وتواجه المنظمة العربية قضايا بيئية كبيرة ونقص في المياه وجفاف المناطق وتلوث الهواء وتغير المناخ

وارتفاع استهلاك الطاقة، ويشير تحليل واقع المجتمع الحرم الجامعي المستدام أن الجامعات العربية قطعت شوطاً كبيراً لتحقيق الاستدامة، إلا أنه لا زال أمامها الكثير في هذا الشأن.

واتخذت إدارة جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة وجامعة ماريبور بجمهورية سلوفينيا العديد من المبادرات لتحقيق الاستدامة البيئية بها مثل وضع استراتيجية لاستدامة وتشكيل اللجان المختصة بالبيئية والاستدامة، تصميم خطة إدارة الكربون في المؤسسات التعليمية، مشاركة الطلبة والموظفين بالجامعات في حملات توعوية، استبدال الصناديق البلاستيكية بالحرم الجامعي بصناديق من الورق المقوى المغلف كحاويات للنفايات، تحسين بدائل النقل المستدامة، زيادة التنواالبيولوجي. **(مجاهد، 2014: 72)**

4.6.دراسة ابتسام وآمال ميلاد حديدان (2003): بعنوان دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الجامعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التدريب المهني للشباب الجامعيين طور الدراسة أو عقب التخرج، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام اسلوب البحث الارتباطي، وقد انبثقت أهمية البحث من الدور الذي يمكن أن تلعبه مراكز التدريب المهني بالمؤسسات الجامعية في العمل علي تنمية المهارات المهنية لدي الشباب الجامعيين كرأس مال بشري يمكن من خلاله حلحلة المشاكل المترتبة على بطالة الخريجين، والتأكيد على أهمية تنمية الشباب الجامعيين كرأس مال بشري أثناء الدراسة وعقب التخرج مباشرة من خلال التدريب المهني لتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة للحصول على مهن تعتمد عليه الذات بإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة أو الالتحاق بمهن يتطلبها سوق العمل، وتصلت الدراسة إلى أن دور المؤسسات الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة تمثل في العمل على تركيز المؤسسات الجامعية على بحوث احتمالات التغيير وتوقعاته، العناية بالتعليم الجامعي المهني لإعداد إطارات متخصصه ومؤهلة. **(حديدان، 2003: 1 - 18)**

5.6. دراسة بوساحة محمد لخضر، بحوص نسيمة(2019): بعنوان دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت، وهدفت الدراسة الى إبراز دور الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها إحدى أهم المؤسسات المعرفية التي تشكل والمجتمع علاقة الكل بالجزء، ودراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت بمختلف معاهده، كما تم تطوير استبيان مكون من 24 فقرة، وعينة دراسة مكونة من 50 أستاذ جامعي من المركز، فأسفرت النتائج على نقص في تأدية المركز الجامعي تيسمسيلت لمهامه لفائدة التنمية المستدامة سواء في مجال البحث العلمي، طرق ومناهج التدريس وكذا التدريب، كما كشفت النتائج على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية تربط التنمية المستدامة بالمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في: المرتبة العلمية، المستوى التأهيلي وسنوات الخبرة فقد كانت قيم مستوى الدلالة أكبر من المستوى المعنوي 0.05. **(لخضر، نسيمة، 2019: 69 - 86)**

ـ التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسة السابقة فقد اتفقت أغلب الدراسة مع موضوع الدراسة الحالية بحيث تناول مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الدراسة الحالية اختلفت مع الدراسة السابقة من حيث الهدف الذي انطلقت منه والمنهج بحيث هدف إلى معرفة دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، كذلك من حيث العينة التي تم جمعت البيانات منها وهم أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي والذين يقومون بعملية التعليم وإعداد الطالب الخريج ليكون عضواً فعلاً في المجتمع وربطه بمؤسسات المجتمع حسب التخصص والخطط والبرامج المعتمدة بالتعليم الجامعي، إذ أن عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وتحقيق التنمية بكافة مجالاتها، أيضاً من حيث الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة للخروج بالنتائج والتوصيات فقد اختلفت الدراسة الحالية باعتمادها على استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (Spss) والتي قد تم استعراض نتائجها باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية واستخدام المتوسط الحسابي واختبارT و معامل الارتباط برسون (r) وتطبيق معادلة(سبيرمان براون) لتحليل بعض المتغيرات مثل (حساب متوسط درجات المبحوثين على المقياس – وحساب صدق وثبات أداة جمع البيانات)، أيضاً من حيث الأداة المستخدمة في الدراسة والتي جمعت عن طريقا البيانات حيث اعتمدت على استمارة الاستبيان التي تم بناءها من خلال عدة مراحل لتصل إلى شكلها النهائي التي جمعت البيانات على ضوئها، وبذلك فقد تم تحديد الفجوة البحثية التي ستغطيها الدراسة الحالية باعتمادها على المنهج والعينة وأدوات جمع البيانات واسلوب التحليل للوصول إلى نتائج وتوصيات علمية تسهم في إضافة المعرفة العلمية.

7ـ المنطلق النظري للدراسة: هناك تعريف عديدة للنظرية ومنها أن النظرية "عملية تنظير الأفراد (الباحثين) لواقعهم البيئي والاجتماعي حيث يؤولون بيئتهم الاجتماعية والفيزيقية في إطار مجموعة من الأفكار والإيديولوجيات والتجارب التي تفسر الحقيقة التي يعيشون فيه. **(لطفي، عبدالحميد، 1999: 14)** لذا تنطلق الدراسة الحالية من نظرية الرأس المال البشري والتى تنص على افكار رئيسية وهي:

1.7 ـ جذبت الانتباه للعنصر البشري وحددت ماهيته وادخلت الفرد كأحد مكوناته والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد، وتقدير قيمته كرأس مال بشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع، كذلك إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتج عن الموت أو العجز أثناء

الحروب الذي يقلل من مخزون الثروة القومية وتحديد الربحية الاقتصادية للرأس مال البشري الناتجة عن هجرة العمالة والاستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب.**(حسن، 2005: 70)**

2.7 ـ من رواد هذه النظرية شولتز الذي تعتبر ابحاثه رائدة في مجال قياس العائد الاقتصادي للتعليم، وقد بني نظريته على ثلاث فروض اساسية أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري، وأنه يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقاً للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر في البشر، وأنه يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي.**(سلاطنية، قيره، 2002: 141)** كما يري بأن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في حسبانه نوعين من الموارد وهما كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم واكتساب المعارف والكفاءات، وكل مداخيل وإيرادات فرص العمل الضائعة التي كان بإمكان الفرد الخصول عليها لو أنه استغلها.**(حسن، 2005: 75)** وانطلاقاً من فكرة أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يمكن تفسيره بالمخزون المتراكم لرأس المال البشري، فإن التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص يعمل على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد لتحقيق التنمية في المستقبل أي التنمية المستدامة التي يستفيد من الأجيال الحاضرة والقادمة.

8 ـ فرضيات الدراسة: تتحدد فرضيات الدراسة في الفرضيتين الرئيسيتان وهما:

1.8. توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات (النوع ـ العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ سنوات الخبرة ـ المؤهل العلمي ـ التخصص العلمي) على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة.

2.8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة. والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة.

المبحث الثاني/ الإجراءات المنهجية: يتناول هذا الجزء من الدراسة بالإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحثان في الدراسة المتمثل في تحديد نوع الدراسة ومنهجها والأسلوب المستخدم فيها، حدود الدراسة، وحدة تحليل الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة جمع بيانات الدراسة وكيفية بنائها، وجمع البيانات من الميدان، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ نوع الدراسة والمنهج والأسلوب المستخدم فيها: أن نوع الدراسة هو دراسة وصفية، والمنهج المتبع فيها الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح عن طريق العينة لمجتمع الدراسة.

2 ـ مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الأفراد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة اجدابيا والبالغ عددهم (240) عضو هيئة تدريس بمختلف الكليات.

3. وحدة التحليل: تمثلت وحدة التحليل في (عضو/ة هيئة التدريس)، بجامعة اجدابيا.

4 ـ حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في ثلاثة حدود رئيسية وهي:

1.4 ـ الحدود البشرية: تتمثل في مجموعة الأشخاص الذين تم جمع البيانات منهم في هذه الدراسة وهم كافة الأفراد من أعضاء هيئة التدريس "القارين- الليبيين" بجامعة اجدابيا).

2.4 ـ الحدود الجغرافية: تمثلت في المكان الذي اجري فيه الدراسة وهو جامعة اجدابيا والتي تضم الكليات (الآداب-العلوم- الحقوق- الاقتصاد والعلوم السياسية- الطبيات "طب بشري-اسنان"- الهندسة- تقنية المعلومات- الاعلام والاتصال).

3.4 ـ الحدود الزمنية: وتمثلت في الفترة التي أجريت فيها الدراسة وكانت في ثلاثة مراحل هي:

1.3.4ـ المرحلة التحضيرية: تمثلت في اختيار موضوع الدراسة وتحديد أهميتها وأهدافها ومفاهيمها ومتغيراتها واستعراض الدراسات السابقة والإجراءات المنهجية حتى إعداد المقياس الخاص بالدراسة، وكانت من الفترة (13 . 07 .2024م) إلى الفترة (28. 07 .2024م).

2.3.4ـ المرحلة الميدانية: تمثلت في الفترة التي جمعت فيها البيانات من المبحوثين وهى الفترة من (29 . 07 .2024م) إلى (19 . 08 .2024م).

3.3.4ـ المرحلة النهائية: تمثلت في تصنيف وتبويب البيانات وتفريغها وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات والمقترحات وهى الفترة من (20. 08 .2024م) إلى (29. 08 .2024م).

5. عينة الدراسة: تمثلت عينة ادراسة في العينة العشوائية الطبقية النسبية، وذلك لأن مجتمع الدراسة ينقسم إلى طبقات (كليات مختلفة)، وتم تحديد نسبة التمثيل30%، وبتطبيق المعادلة الخاصة بالعينة العشوائية البسيطة: نسبة التمثيل x حجم المجتمع ÷ 100. تم الحصول على الحجم الكلي للعينة كالآتي: 240× 25÷ 100= 60 مبحوثاً من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في جامعة اجدابيا. تم سحب العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات وفق الجدول التالي:

جدول (1): يبين طريقة سحب عينة الدراسة.

الكلية	تحديد العينة	الكلية	تحديد العينة
الآداب	(19)18.75 =240÷60×75	الطبية	(5)5.25 =240÷60×21
تقنية المعلومات	(3)2.50 =240÷60×10	العلوم	(12)12.00=240÷60×48
الإعلام والاتصال	(3)3.00 =240÷60×12	الحقوق	(2)1.75 =240÷60×7
الاقتصاد والعلوم السياسية	(13)12.75 =240÷60×51	الهندسة	(4)4.00 =240÷60×16

6 ـ أداة جمع البيانات: فقد تم اختيار استمارة الاستبيان كوسيلة لجميع البيانات والمعلومات من المبحوثين لموضع الدراسة الحالية، وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

1.6ـ وصف الأداة (استمارة الاستبيان): قام الباحثان بإعداد استبانة حول مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل، وتكون هذه الاستمارة في صورتها الأولية من (70) فقرة.

2.6 ـ خطوات بناء الأداة (الاستبانة):

1.2.6 ـ أعد الباحثان الاستمارة خاصة بالدراسة وحاولا أن تكون العبارات المصاغة فيه محددة ومتوائمة مع أهداف وتساؤلات وفرضيات الدراسة، وقد اشتمل في صياغته الاولية على (70) سؤال.

2.2.6. تم عرض الأداة (الاستبانة) على نخبة من المتخصصين وذوى الخبرة في ميدان علم الاجتماع وعلم النفس كلية الآداب وقسم المحاسبة وإدارة الاعمال بكلية الاقتصاد جامعة اجدابيا، حيث بلغ عددهم (11) محكم، وبعد عملية تحكيم الاداة وفق لجنة التحكيم تم حذف(15) فقرة وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات تم صياغة الأداة (الاستبانة) بصياغتها النهائية ليصبح (5) أسئلة أولية و(50) سؤالاً للعبارات في الاداة (الاستبانة).

3.2.6. بعد عملية التحكيم تم إخضاع الأداة (الاستبانة) إلى دراسة استطلاعية لعينة من مجتمع الدراسة، وحساب الصدق والثبات وحذف بعض الفقرات وأصبحت فقرات الأداة الخاصة بموضوع الدراسة (55) فقرة، تم تطبيقها على العينة الفعلية للدراسة.

4.2.6 ـ صدق المقياس: وتمثل في صدق المحكمين وهو كالاتي: قام الباحثان بعرض المقياس على نخبة من المحكمين من ذوى الخبرة في مجال كلية الآداب وكلية الاقتصاد جامعة اجدابيا، وإبداء جملة من التعليقات والملاحظات على جميع فقرات المقياس، وذلك من حيث الحذف والتعديل والإضافة في الفقرات، وتم تعديل هذه الفقرات بناءا على ما أتفق عليه أكثر من(85%) من المحكمين، في حين جاءت قيمة الصدق الذاتي للمقياس(0.9486) أي أن الصدق الذاتي الجذر التربيعي لمعامل الثبات: الصدق الذاتى $= \sqrt{0.8988}$

$$\text{الصدق الذاتى} = 0.9486$$

3.6 ـ ثبات الأداة: تم حساب ثبات الأداة (الاستبانة) بطريقة معامل ألفا كرو نباخ ((**Crobach Alpha** عن طريق برنامج التحليل الاحصائية(**spss**) كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (2): يبين معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة

الأداة	معامل كرونباخ
مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة	0.8988

يتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ لأداة مقياس مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل لأفراد العينة (0.8988) وهو ثبات قوي، وهذا يدل على ثبات فقرات الأداة.

7 ـــ الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (Spss) وقد تم استعراض نتائج الدراسة باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية، وقد تم استخدام المتوسط الحسابي ومعامل ألفا كرو نباخ واختبار T ولتحليل بعض المتغيرات مثل (حساب متوسط درجات المبحوثين على المقياس – وحساب صدق وثبات أداة جمع البيانات).

المحور الثالث/ مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات: يتناول هذا الجزء من الدراسة بأهم النتائج التي توصل إليها الباحثان من الدراسة، وأهم التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ نتائج الدراسة: توصلت الدراسة من خلال إجابات المبحوثين إلى عدة نتائج يمكن عرضها على النحو الآتي:

1.1. نتائج خصائص المبحوثين: تتمثل في عرض خصائص المبحوثين لمتغيرات(النوع ـ الحالة الاجتماعية ـ المؤهل العلمي ـ عدد سنوات الخبرة)، وذلك وفق الآتي:

جدول (3): يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع(N=60)

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	39	65.00
انثى	21	35.00
المجموع	**60**	**%100**

يتضح من خلال الجدول (3) أن غالبية المبحوثين من الذكور حيث بلغت نسبتهن 65.00%، بينما بلغت نسبة الاناث35.00% من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول (4): يوضح توزيع المبحوثين حسب العمر(N=60)

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	9	15.00
35- 44 سنة	35	58.33
45 سنة فأكثر	16	26.66
المجموع	**60**	**%100**

يتضح من خلال الجدول (4) أن غالبية المبحوثين من الفئة العمرية 35- 44 سنة حيث بلغت نسبتهم 58.33%، تليها نسبة الفئة العمرية45 سنة فأكثر بلغت 26.66%، في حين جاءت الفئة العمرية 15.00% وهي الأقل من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول (5): يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية(N=60)

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
غير متزوج	13	21.66
متزوج	47	78.33
المجموع	**60**	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية المبحوثين من المتزوجين حيث بلغت نسبتهم 21.66%، بينما بلغت نسبة غير متزوج 21.66% من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول (6): يوضح توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي(N=72)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	48	80.00
دكتوراه	12	20.00

المجموع	60	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن غالبية المبحوثين من حملة المؤهل الماجستير حيث بلغت نسبتهم 80.00%، بينما بلغت نسبة حملة المؤهل العلمي الدكتوراه 20.00% من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وقد يرجع السبب إلى أن غالبية المبحوثين من لم يتحصل على إيفاد للخارج وهو مما أدت لعدم استكمال أغلب أعضاء هي موقوفه خلال السنوات السابقة إلى الآن.

جدول (7): يوضح توزيع المبحوثين حسب عدد سنوات الخبرة(N=72)

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	11.66
6 -10 سنوات	20	33.33
أكثر من 10سنوات	33	55.00
المجموع	**60**	**%100**

يتضح من الجدول (7) أن المبحوثين الذين ممن لا تتعدى خبرتهم في مجال التدريس أقل من5 سنوات حيث بلغت نسبتهم 11.66%، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال التدريس بين 6 سنوات إلى 10 سنوات 33.33%، في حين جاءت نسبة المبحوثين الذين تتراوح سنوات خبرتهم في مجال التدريس أكثر من 10 سنوات 55.00% من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة، وتعكس هذه النتائج مدى اعتماد الجامعة على أصحاب الخبرة لصالح فئة مجال التدريس أكثر 10سنوات.

2.1. مناقشة تساؤلات الدراسة: تتمثل في مناقشة أهم التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة وسعت للإجابة عنها لتحقيق أهدافها، وذلك وفق الاتي:

1.2.1 - النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص: ما واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا؟ للإجابة علي هذا التساؤل فقد تم الاعتماد على الادبيات والدراسات السابقة التي تناولت هذا الواقع لإدارة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، حيث تبين أنه قد اهتمت العديد من البحوث بدراسة واقع التعليم العالي في ليبيا ومدى إمكانية المساهمة في تطويره، ومن هذه البحوث والدراسات تقرير المنظمة الليبية للسياسات، والاستراتيجيات عن واقع التعليم العالي(المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات 2016) هدف هذا التقرير إلى الكشف عن واقع التعليم العالي في ليبيا، وفق المنهج الوصفي مستخدما بعض البيانات الإحصائية والتقارير المحلية. وأكد التقرير على ازدياد أعداد الطالب المنسبين للكليات بدرجة تفوق السعة الاستيعابية لها، و الانتشار الافقي والعشوائي للجامعات، والمعاهد دون ارتباطه بأهداف تعليمية أو خصائص ثقافية أو ديموغرافية معينة، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة، وأن الدولة لم تستثمر مخرجات التعليم العالي بشكل جيد ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين، والتي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى 50%، وندرة وجود اقتصاد يعتمد على بدائل متنوعة عدا النفط، وأن نسبة التسرب في الجامعات والمعاهد تجاوزت15%.

وأشار تقرير وزارة التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2014)، إلى وجود خلل في التوزيع النوعي للطالب، وخلل في التوازن بين أعداد الطالب وأعضاء هيئة التدريس، وأن حجم التدفق يتجاوز القدرة الاستيعابية لبعض الكليات مما انعكس سلبا على المستوى التعليمي، وازدياد أعداد الخريجين باستمرار، وقد وصل عدد الخريجين في العام الجامعي (2012/2013) إلى (26127) خريجا، وعلى الرغم من الإيجابية الظاهرية لهذه المؤشرات، الا انه الاعداد الهائلة المتدفقة سنويا على مؤسسات التعليم العالي تسهم في ضعف أدائها وجودتها، كما أنها تدفع نحو العمل بعناصر لا مجال لاستيعابها، لتدخل في دائرة الباحثين عن العمل.

كما أكدت دراسة مرجين (2015) التي هدفت إلى الكشف عن واقع التعليم الجامعي في ليبيا، والتحديات التي تواجهه، وكيفية إصلاح نظام التعليم الجامعي، وما هي المقاربات والمنهجيات لتطوير ه. واعتمد في دراسته على التقارير المحلية وبعض التجارب الإقليمية والدولية مستخدما المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة إلى وجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين نواتج التعليم من ناحية أخرى، وأكد على أن أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية المجتمعية حيث أصبح جل البرامج التعليمية التي قدم في ت الجامعات معزولة عن تطور المعرفة والمعلومات والتقنية، كما أكد على أن إمكانيات الجامعات لا تتسع للأعداد المتزايدة من الطالب، كما أن القاعات والمدرجات اكتظت بالطلبة. كما أكد أن نجاح عملية إصلاح التعليم الجامعي رهن بمدى تناغمه مع المشروع المجتمعي المتوافق عليه؛ ونحن نعيش عصر العولمة وما تفرضه من تحديات ورهانات وما تتطلبه من اجتهادات ومجهودات غرضها تأسيس مجتمع العلم والمعرفة.

2.2.1 ــ النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص: ما مدى مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة، المشكلات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهي في **جدول (8).**

جدول (8): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة (N=60)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	توفر مؤسسات التعليم العالي قنوات اتصال فعالة بين الإدارات والموظفين للحصول على المعلومات لتطوير العملية التعليمية باستمرار	3.94	1.037	5	مرتفع
2	ترتكز مؤسسات التعليم العالي على التعليم باستخدام مختلف التقنيات التعليمية الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	3.87	0.980	6	مرتفع
3	تستخدم مؤسسات التعليم العالي المكافآت من أجل تشجيع الموظفين على تقديم خدمات ذات جودة عالية	3.61	1.052	10	مرتفع
4	تخصص مؤسسات التعليم العالي ميزانية كافية لفائدة الأساتذة للتدريب والتربصات للرفع من مستوى الأستاذ الجامعي	4.05	0.924	3	مرتفع
5	تقيم المؤسسة علاقات وثيقة بين مؤسسات المجتمع ووضع برامج عمل مشتركة (مثلا كأن يشترك الطلبة والأساتذة في أبحاث لفائدة مؤسسة ما تفيد التطور والتنمية)	4.22	0.811	2	مرتفع
6	توفر مؤسسات التعليم العالي مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب على الإبداع والابتكار	3.96	0.927	4	مرتفع
7	تعمل مؤسسات التعليم العالي على إقامة ندوات وملتقيات التي تساهم في التنمية المستدامة	3.71	0.769	9	مرتفع
8	تركز مؤسسات التعليم العالي على التدريب المستمر للموظفين وفسح المجال للاستفادة من الخبرات والرقي بمستوى المعارف والمهارات	3.76	0.920	7	مرتفع
9	تضع مؤسسات التعليم العالي أهداف محددة بدقة لتحقيق التنمية المستدامة	4.57	0.726	1	مرتفع
10	تركز مؤسسات التعليم العالي على التدريب لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالداخل والخارج.	3.75	1.008	8	مرتفع
-	**الدرجة الكلية**	**3.944**	**0.915**	**-**	**مرتفع**

يتبين من الجدول (8) أن متوسط الحسابي العام لدور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.944) بانحراف معياري (0.915) وهذا يدل علي درجة تقدير مرتفعة، وقد أحتلت في المرتبة الاولي الفقرة (9) والتي تنص على أن تضع مؤسسات التعليم العالي أهداف محددة بدقة لتحقيق التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (4.57) وبانحراف معياري(0.726) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (4) والتي تنص على أن قيم المؤسسة علاقات وثيقة بين مؤسسات المجتمع ووضع برامج عمل مشتركة (مثلا كأن يشترك الطلبة والأساتذة في أبحاث لفائدة مؤسسة ما تفيد التطور والتنمية)بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري (0.811) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة(5) والتي تنص على تخصص مؤسسات التعليم العالي ميزانية كافية لفائدة الأساتذة للتدريب والتربصات للرفع من مستوى الأستاذ الجامعي بمتوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري(0.924) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الرابعة الفقرة(6) والتي تنص على أن توفر مؤسسات التعليم العالي مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب على الإبداع والابتكار بمتوسط حسابي (3.96) وبانحراف معياري(0.927) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الخامسة الفقرة(1) والتي نص على أن توفر مؤسسات التعليم العالي قنوات اتصال فعالة بين الإدارات والموظفين للحصول على المعلومات لتطوير العملية التعليمية باستمرار بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري(1.037) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، بينما جاءت في المرتبة السادسة الفقرة(2) والتي تنص على أن ترتكز مؤسسات التعليم العالي على التعليم باستخدام مختلف التقنيات التعليمية الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (3.87) وبانحراف معياري (0.980) وهذا يدل علي درجة

مرتفعة، في حين جاءت الفقرة (8) في المرتبة السابعة والتي تنص على أن تركز مؤسسات التعليم العالي على التدريب المستمر للموظفين وفسح المجال للاستفادة من الخبرات والرقي بمستوى المعارف والمهارات بمتوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري(0.920) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثامنة الفقرة(10) والتي تنص على أن تركز مؤسسات التعليم العالي على التدريب لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالداخل والخارج. بمتوسط حسابي (3.75) وبانحراف معياري(1.008) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة التاسعة الفقرة (7) والتي تنص على أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على إقامة ندوات وملتقيات التي تساهم في التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (3.71) وبانحراف معياري(0.769) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، بينما جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة الفقرة (3) والتي تنص على استخدم مؤسسات التعليم العالي المكافآت من أجل تشجيع الموظفين على تقديم خدمات ذات جودة عالية بمتوسط حسابي (3.61) وبانحراف معياري(1.052) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وهذه النتيجة ما أكدت عليها دراسة كل من: عبدالحميد محمد أحمد وشوش (2023): بعنوان دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا، بوساحة محمد لخضر، بحوص نسيمة (2019): بعنوان دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت أيضا تؤكد هذه النتيجة ما جاء في نظرية الرأس المال البشري بأن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في حسبانه نوعين من الموارد وهما كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم واكتساب المعارف والكفاءات، وكل مداخيل وإيرادات فرص العمل الضائعة التي كان بإمكان الفرد الخصول عليها لو أنه استغلها.

3.2.1 ـ النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص: ما التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة؟ للإجابة على هذا التساؤل فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات ما التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة، **وهي في جدول (9).**

جدول (9): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والمستوي لفقرات ما التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة(N=60)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوي الأهمية
1	غياب الفلسفة والاهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي.	3.06	0.807	12	متوسط
2	التوسع الكمي في إنشاء الجامعات غير المدروس من الجهات المختصة.	3.71	0.769	9	مرتفع
3	يواجهة التعليم العالي في ليبيا أزمة حقيقية وتختلف حدة وقوة هذه الازمة، وانه بعض جوانبها يمكن حلها من خلال توفير الإمكانيات المادية.	3.96	0.927	5	مرتفع
4	الزيادة الكمية في مؤسسات التعليم أو التدريب، على حساب الكيف كان ولازال لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها، تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف وما يترتب عليه من إنهم يكونون طالب وظائف (في حالة حصولهم عليها) وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم.	4.22	0.811	2	مرتفع
5	ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية.	3.87	0.949	6	مرتفع
6	عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي الخاص بمخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.	3.30	1.143	10	متوسط
7	ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات لإجراء البحوث.	4.05	0.924	4	مرتفع
8	صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار مؤسسات القطاع الخاص.	3.81	0.987	7	مرتفع
9	ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسته بطرق عشوائية.	4.12	0.923	3	مرتفع

10	عدم اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات مؤسسات القطاع الخاص من المهارات والمعارف والقدرات.	3.26	1.121	11	متوسط
11	وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، ومشكلاته تفوق مستوى مساهمة الجامعات في إيجاد حلول.	4.33	0.837	1	مرتفع
12	افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج النهائي.	3.77	0.973	8	مرتفع
-	**الدرجة الكلية**	**3.872**	**0.931**	**-**	**مرتفع**

يتبين من الجدول (9) أن متوسط الحسابي العام للتحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد بلغ (3.872) بانحراف معياري (0.931) وهذا يدل على درجة تقدير مرتفعة، وقد احتلت في المرتبة الاولي الفقرة (11) والتي تنص على وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، ومشكلاته تفوق مستوى مساهمة الجامعات في إيجاد حلول. بمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.837) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الثانية الفقرة (4) والتي تنص على الزيادة الكمية في مؤسسات التعليم أو التدريب، على حساب الكيف كان ولازال لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها، تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف وما يترتب عليه من إنهم يكونون طالب وظائف (في حالة حصولهم عليها) وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم. بمتوسط حسابي (4.22) وبانحراف معياري(0.811) وهذا يدل على درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة(9) والتي تنص على ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسته بطرق عشوائية. بمتوسط حسابي (4.12) وبانحراف معياري(0.923) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الرابعة الفقرة(7) والتي تنص على ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات لإجراء ا البحوث.بمتوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري(0.924) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، تليها في المرتبة الخامسة الفقرة(3) والتي نص على يواجه التعليم العالي في ليبيا أزمة حقيقية وتختلف حدة وقوة هذه الازمة، وانه بعض جوانبها يمكن حلها من خلال توفير الإمكانيات المادية.بمتوسط حسابي (3.96) وبانحراف معياري(0.927) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، بينما جاءت في المرتبة السادسة الفقرة(5) والتي تنص ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية. بمتوسط حسابي (3.87) وبانحراف معياري(0.949) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، في حين جاءت الفقرة (8) في المرتبة السابعة والتي تنص على صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار مؤسسات القطاع الخاص.بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري(0.987) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة الثامنة الفقرة(12) والتي تنص على افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج النهائي. بمتوسط حسابي (3.77) وبانحراف معياري(0.973) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، وتليها في المرتبة التاسعة الفقرة (2) والتي تنص على التوسع الكمي في إنشاء الجامعات غير المدروس من الجهات المختصة. بمتوسط حسابي (3.71) وبانحراف معياري(0.769) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، بينما جاءت في المرتبة العاشرة الفقرة (6) والتي تنص على عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي الخاص بمخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير بمتوسط حسابي (3.30) وبانحراف معياري(1.143) وهذا يدل علي درجة مرتفعة، بينما جاءت في المرتبة الاخير بدرجة متوسطة الفقرات(10. 1) والتي نص على غياب الفلسفة والاهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي.، عدم اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات مؤسسات القطاع الخاص من المهارات والمعارف والقدرات. وهذه النتيجة ما أكدت عليها دراسة كل من: دراسة عبير مجاهد (2014): بعنوان استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور)،دراسة برباوي كمال وآخرون(2018): بعنوان دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وخدمة المجتمع المحلي.

3.1. نتائج التحقق من الفرضيات: يمكننا في هذا الجزء من الدراسة عرض لنتائج التحقق من صحة الفرضيات وفي الاتي:

1.3.1. الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزي لمتغيرات(النوع ـ العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ سنوات الخبرة ـ المؤهل العلمي ـ التخصص العلمي) على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة:

جدول (10): يوضح الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة علي المقياس(N=60)

المتغير	الدرجة الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "t"	مستوي الدلالة
النوع	ذكر	39	3.29	0.915	59	0.772	0.000
	انثى	21	3.39	0.627			
الفئة العمرية	أقل من 35 سنة	9	3.17	0.361	59	5.569	0.000
	35- 44 سنة	35	3.33	2730.			
	45 سنة فأكثر	16	3.26	0.401			
الحالة الاجتماعية	غير متزوج	13	3.53	0.456	59	0.496	0.000
	متزوج	47	3.35	0.718			
المؤهل العلمي	ماجستير	48	3.53	0.852	59	0.376	0.000
	دكتوراه	12	3.44	0.677			
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	7	3.20	0.832	59	3.158	0.000
	6 -10 سنوات	20	3.42	0.684			
	أكثر من 10سنوات	33	3.58	0.540			

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

يتضح من الجدول (10) أن من خلال نتائج اختبار (t) ظهرت فروق بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة تعزي لمتغيرات (النوع ـ العمر. الحالة الاجتماعية ـ المؤهل العلمي. سنوات الخبرة) كالآتي:

1- هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير النوع على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، لصالح الذكور حيث بلغت قيمة اختبار"t" (0.772) درجة معيارية.

2- هناك فروقاً دالة احصائياً عند مستوى (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تُعزى لمتغير الفئة العمرية على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، لصالح الفئة العمرية 35- 44 سنة حيث بلغت قيمة اختبار "t" (5.569) درجة معيارية.

3- هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، لصالح فئة المتزوجين حيث بلغت قيمة اختبار "t" (0.496) درجة معيارية.

4- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، لصالح حملة التخصص الماجستير حيث بلغت قيمة اختبار "t" (0.376) درجة معيارية.

5- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، لصالح ذوي الخبرة التي تتراوح ما بين (6 إلى 10 سنوات) حيث بلغت قيمة اختبار"t" (3.158) درجة معيارية.

2.3.1 الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة:

جدول (11): يوضح الفرق بين متوسط درجات أفراد العينة على دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة والمتوسط الفرضي للمقياس

متوسط العينة	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة "t"	مستوي الدلالة
124.5	58	40.36	59	8.749	0.000

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

يتضح من الجدول (11) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.01=&) بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، والمتوسط الفرضي للمقياس لصالح متوسط العينة، حيث بلغت قيمة "t "(8.749) درجة معيارية، أي أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس.

ـ النتائج العامة للبحث:

ـ تبين من نتائج الدراسة أن التعليم العالي تمثل في ازدياد أعداد الطالب المنسبين للكليات بدرجة تفوق السعة الاستيعابية لها، و الانتشار الافقي والعشوائي للجامعات، والمعاهد دون ارتباطه بأهداف تعليمية أو خصائص ثقافية أو ديموغرافية معينة، أو احتياجات الاقتصاد الوطني في مناطق معينة، وأن الدولة لم تستثمر مخرجات التعليم العالي بشكل جيد ويتضح هذا من ارتفاع نسبة البطالة لدى الخريجين، والتي وصلت ضمن خريجي الجامعات إلى 50% ، وندرة وجود اقتصاد يعتمد على بدائل متنوعة عدا النفط، وأن نسبة التسرب في الجامعات والمعاهد تجاوزت15%.

ـ وجود خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية، وبين نواتج التعليم من ناحية أخرى، وأن أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية المجتمعية حيث أصبح جل البرامج التعليمية التي قدم في ت الجامعات معزولة عن تطور المعرفة والمعلومات والتقنية، كما أن إمكانيات الجامعات لا تتسع للأعداد المتزايدة من الطالب، كما أن القاعات والمدرجات اكتظت بالطلبة. كما أن نجاح عملية إصلاح التعليم الجامعي رهن بمدى تناغمه مع المشروع المجتمعي المتوافق عليه؛ ونحن نعيش عصر العولمة وما تفرضه من تحديات ورهانات وما تتطلبه من اجتهادات ومجهودات غرضها تأسيس مجتمع العلم والمعرفة.

ـ أن غالبية المبحوثين يعتقدون أن مساهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة تمثلت في أنها تضع أهداف محددة بدقة لتحقيق التنمية المستدامة، تقيم المؤسسة علاقات وثيقة بين مؤسسات المجتمع ووضع برامج عمل مشتركة(مثلا كأن يشترك الطلبة والأساتذة في أبحاث لفائدة مؤسسة ما تفيد التطور والتنمية)، تخصص ميزانية كافية لفائدة الأساتذة للتدريب والتربصات للرفع من مستوى الأستاذ الجامعي، توفر مناخ علمي ايجابي وتشجيع المواهب على الإبداع والابتكار، توفر قنوات اتصال فعالة بين الإدارات والموظفين للحصول على المعلومات لتطوير العملية التعليمية باستمرار، ترتكز على التعليم باستخدام مختلف التقنيات التعليمية الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تركز على التدريب المستمر للموظفين وفسح المجال للاستفادة من الخبرات والرقي بمستوى المعارف والمهارات، على التدريب لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالداخل والخارج، تعمل على إقامة ندوات وملتقيات التي تساهم في التنمية المستدامة، استخدم المكافآت من أجل تشجيع الموظفين على تقديم خدمات ذات جودة عالية.

ـ على أن التحديات التي تواجه إدارة مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، تمثلت في وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، ومشكلاته تفوق مستوى مساهمة الجامعات في إيجاد حلول، الزيادة الكمية في مؤسسات التعليم أو التدريب، على حساب الكيف كان ولازال لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها، تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف وما يترتب عليه من إنهم يكونون طالب وظائف (في حالة حصولهم عليها) وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم، ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسته بطرق عشوائية، ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات لإجراء البحوث، يواجهة التعليم العالي في ليبيا أزمة حقيقية وتختلف حدة وقوة هذه الازمة، وانه بعض جوانبها يمكن حلها من خلال توفير الإمكانيات المادية، ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار مؤسسات القطاع الخاص، افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج النهائي. بمتوسط، التوسع الكمي في إنشاء الجامعات غير المدروس من الجهات المختصة، عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي الخاص بمخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال عن طريق البحث، غياب الفلسفة والاهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم

الجامعي.، عدم اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات مؤسسات القطاع الخاص من المهارات والمعارف والقدرات.

وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نؤكد على أن المبادئ التي طرحتها نظرية الرأس المال البشري فيما يخص عملية التعلم وما يتعلق بها من متغيرات (المناهج الدراسية – طرق التدريس- الهيئة التدريسية – أساليب التقييم – نوعية المتعلم وعلاقته بالمعلم) هي في الواقع متغيرات مؤثرة في أداء مؤسسات التعليم العالي لدورها في مجتمع الدراسة وجعلت من أدائها يتذبذب بين الضعيف والمتوسط، وفي ظل ما تعانيه هذه المؤسسات من صعوبات مهنية وعلمية وتحديات اجتماعية وإدارية وفنية وحتى تقنية فإن التعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص يعمل على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد لتحقيق التنمية في المستقبل أي التنمية المستدامة التي يستفيد من الأجيال الحاضرة والقادمة.

2 - توصيات الدراسة: يمكن عرض لأهم توصيات الدراسة على النحو الآتي:

1.2 - العمل على تطوير برامج إدارة مؤسسات التعليم العالي التي تتيح فرص للابتكار والإبداع، واعطاء البرامج التكوينية أهمية في المجالات الميدانية التي بدورها تساعد الطلاب على التخطيط لمستقبلهم.

2.2 - العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشتركة مع مؤسسات التعليم لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوي التوظيف لخرجي النظام التعليمي في المؤسسات العامة المتمثلة في وزارة العمل والتأهيل والخاصة بالدولة.

3.2 - العمل على بناء إطار عام وأهدافه للتعليم العالي بمختلف تصنيفاته وفقا للمؤشرات الإحصائية المحلية والإقليمية والدولية.

4.2 - تشجيع الباحثين والدارسين في مؤسسات التعليم العالي على إجراء العديد من الدراسات والابحاث حول إيجاد السبل في تجسيد التنمية المستدامة.

5.3. العمل على توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي من خلال تقديم الحوافز وإنشاء التنظيمات واستصدار أو تعديل القرارات بما يؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي ويدفع رجال الأعمال والقطاع الخاص إلى المزيد من الاستثمارات في مشاريع وأنشطة اقتصادية تعود عليهم وعلى المجتمع الليبي بالفائدة والمنفعة والتي منها توظيف مخرجات التعليم العالي في كافة المجالات والتخصصات.

6.2. العمل على تطوير برامج مؤسسات التعليم العالي في ضوء احتياجات الاقتصاد الوطني ومسايرة البرامج الجامعية الحالية التطورات العلمية المعاصرة وإعادة النظر في بعض التخصصات العلمية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل لتجسيد التنمية المستدامة.

الهوامش:

1. تركي، رابح (1990): أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. عماري، عمار (2008): إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أفريل 2008، جامعة سطيف.
3. وشوش، عبدالحميد محمد أحمد (2023): دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة بليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد22، سمبتمبر 2023.
4. قاسيمي، اسيا (2012): التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية المجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق، باجة (تونس) 26-27 افريل 2012.
5. باحمدان الديب، محمد سعيد، خالد زكي (2022): دور التعلم في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 42، 2 نيسان 2022.
6. مجاهد، عبير(2014): استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،
7. لخضر بحوص، بوساحة محمد، نسيمة (2019): بعنوان دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد الثالث، العدد الأول/ مارس2019.
8. لطفي، الزيات، إبراهيم، كمال عبدالحميد (1999): النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.